أحكام البنيان الإسلامية عبر قراءة في كتب الزمنين الأول والمعاصر.

غنية لكحل طافر

قسم العمران، كلية الهندسة المعمارية والعمران، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، الجزائر.

تاريخ الاستلام 21/ 02 /2018 **تاريخ القبول** 03/ 09/ 2018

ملخص

بدأ الاهتمام بدراسة العمارة الإسلامية وعمارتها في العصر الحديث مع منتصف القرن الماضي. عالجت الموضوع من منظور وصفي يحدد أنماطها وعناصرها المعمارية والزخرفية، فغالبا ما درست هذه المباني منعزلة عن محيطها. و لم ينظر إليها كتكوين معماري يشكل جزءا من كل أكبر هو المركز الحضري.

كما غاب عن جل هذه الدراسات اعتبار الرؤية القانونية والاجتماعية والفكرية التي يمكن من خلالها معرفة المزيد من حياة المجتمع الذي كان يعيش في هذا المركز أو ذلك.

لكن في فترة التسعينات أخذ منهج إبراز دور وأثر التشريع في تشكيل البيئة العمرانية في المدن الإسلامية يتبلور، ظهرت على إثره العديد من الكتب لباحثين عرب منها اعتمدت جل هاته المصادر على كتب و مخطوطات من الزمن الأول الذي تلا ظهور الإسلام و بالتحديد القرن الثاني الهجري.

تأتي دراستنا هاته إن شاء الله ضمن الاهتمام بالكتب التي تناولت منهج إبراز دور و أثر التشريع في تشكيل البيئة العمرانية في المدن الإسلامية من الزمنين الأول و الثاني؛ بيئة سارت في توافق تام مع أحكام البنيان التي أقرها فقهاء الإسلام استنادا إلى الكتاب و السنة. ترجمها و نقلها كتاب الزمن الأول ليوظفها كتاب الزمن المعاصر.

بدراسة و تحليل هذه الإشكالية من واقع حركة القوانين و التشريعات الاجتماعية و العرفية و تطورها يقودنا إلى تتبع حركة تطور مدننا.

لأن التشريعات و القوانين تبدأ من و تنتهي إلى الحركة المعمارية و ما يتبعها من نمو عمراني و حضاري و ذلك من خلال قراءة و استنباط كتب الزمنيين معا و إبراز العلاقة بينهما ان وجدت.

الكلمات المفتاحية: البنيان الاسلامية، كتب، الزمن الأول، الزمن المعاصر.

Résumé

L'intérêt pour l'étude de l'architecture islamique a commencé fondamentalement à l'époque moderne, à partir du milieu du siècle dernier. Leurs intérêts pour ces études, était sous forme d'approches monographiques et descriptive. De ce fait, et dans cette catégorie d'études et de recherche l'architecture musulmane n'a jamais été considérée comme une forme à part entière, qui fait partie d'un tout plus grand qui est le centre urbain.

Dans les années 90, il y'a eu cependant l'adoption par des chercheurs arabe, d'une méthode, pour mettre en évidence le rôle et l'impact de la législation dans la formation de l'environnement urbain dans les villes islamiques. Ce qui a mis à exploitation une certaine production scientifique à travers des publications ,

Il est à rappeler que la plupart de ces sources étaient basées sur des livres et des manuscrits de la première période qui a suivi l'apparition de l'Islam et spécifiquement le deuxième siècle AH .

Notre étude s'inscrit dans ce contexte, et à partir de ces productions intellectuelles, qui traitent le rôle et l'impact de la législation dans la formation de l'environnement urbain dans les villes islamiques du premier et du second âge. D'une société en parfaite harmonie avec les dispositifs du Coran et du Sunnah, qui s'est traduite et transmises par le livre du premier âge, pour être reconduite par le livre du temps contemporain.

L'étude et l'analyse de ce problème et de la réalité du mouvement des lois et de la législation sociale et coutumière et leur développement, nous amène à suivre le mouvement du développement de nos villes, car l'arsenal juridique commence et se termine par le mouvement architectural et le développement ultérieur de l'urbanisation. Ce qui nous amènera à lire et à interpeller cette production durant les deux périodes, traditionnelle et contemporaine et voir s'il y'a des rapports entre les deux registres.

Mots clés : *Architecture islamique, livres, la première époque, l'ère contemporaine.*

Abstract

The interest in studying the Islamic architecture which has fundamentally begun in modern era.

Arab and Muslim researchers, however, were not interested in the matter until the middle of the last century. They dealt with the subject relying on a descriptive approach which determined its concepts and decorative architectural elements. In most cases, they studied them in isolation from their environment or surroundings, which represent the urban centre.

Besides, Arabs and Muslims didn't relate their work with legislative, social and intellectual aspects which may help in understanding the urban community.

In the 1990's, however, the approach of highlighting the role and the impact of legislation in forming the urban environment in Islamic cities developed. Such approach led to the appearance of some books written by Arab researchers, these sources relied on books and manuscripts from the early time which followed the appearance of Islam exactly the second century A.H .

Our study comes in the interest of books that dealt with the method of highlighting the role and impact of legislation in shaping the urban environment of the Islamic cities from the first and the second ages mentioned above. This environment went in the line with the structure approved by the scholars of the book, the Quran and the Sunnah. Those books were translated and written by the writers of the first age to be used and exploited by the writers of the contemporary age.

In this regard, legislation as a highly regulated form for the system represents a wealth of a great benefit especially for the Islamic society. The books of the first age studied and analysed this problematic of the development of laws, in addition to the social and customary laws and their development leads us to follow the movement of the development of our cities. Because the legislations and laws start from and end to the architectural movement and the subsequent development of urban and civilisation, through reading and devising the books of the two times together and to highlight the relationship between them, if any.

Keywords: *Islamic architecture, books, the first age, the contemporary age.*

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, 2018

المنهجية

تقوم هذه الدراسة على المنهج النظري التحليلي التاريخي– المقارن القائم على الاستقراء لبعض ما جاء في الكتب عن أحكام البنيان عبر مراحل زمنية مختلفة. ابتداء من الزمن الأول أي بعد ظهور الإسلام إلى الزمن المعاصر. لتشخيص العلاقة القائمة بينهما.

الدراسة لا تعنى بالفقه الإسلامي كعلم و إنما هي محاولة تسلط الضوء على العلاقة التي كانت قائمة بين الفقه الإسلامي و تشييد المدن؛ بين كتب الزمن الأول و كتب الزمن المعاصر ما جاءت به هذه الكتب و كيف تمت عملية الاستنباط عبر الزمن. أكدت جل الكتابات بأن الكتب الفقهية المتنوعة شكلت الأساس في أول نشأة المدن الإسلامية؛ كما وضحت غالبيتها الصيغ القانونية التي كانت تحكم حياة المجتمع في جميع جوانبها خصوصا في الزمن الأول.

استلزمت هذه العملية قراءة طويلة و متكررة للعديد من المراجع العلمية، و لما ألف حول هذا الموضوع. نتطرق إلى البعض منها لتوضيح أفكارها الأساسية. من خلال دراسة ثلاثة أجزاء أساسية الأول خاص بكتب الزمن الأول، الثاني بكتب الزمن المعاصر، و الثالث نظرة خارجية عن الزمنين معا و داخلية عن كل زمن لوحده. فهو يعنى بالعلاقات بينهم و بالاستنتاجات.

كل هذا يتم ضمن البيئتين التقليدية و العصرية و المقارنة بينهما.

المقدمة:

أحكام البنيان الإسلامية شغلت حيزا مهما في الفقه الإسلامي تناولتها جل كتب الفقه، خصصت لها أبواب أو فصول كاملة تحت عنوان فقه البنيان أو فقه العمارة، في حين عرفت في كتب فقهاء المغرب بنوازل البنيان. أخذت بعين الاعتبار الرؤية القانونية والاجتماعية للعمارة الإسلامية.

وظفها الباحثين و العلماء[1] لتحليل و معرفة و فهم مختلف التشكيلات المعمارية للمراكز الحضرية؛ والقواعد التي حكمت تخطيطها و نموها المعماري واتجاهاتها و العوامل التي أدت إلى التغيير واستقراء البقايا المعمارية من أطلال المباني. كما ساعدت هذه الأحكام في تحديد الأسس التي كانت تحكم التخطيط المادي للمدينة الإسلامية. عكست تفاصيل الأحكام الفقهية في الغالب حال مدينة أكثر من غيرها. وعلى هذا تراكمت أحكام الفقهاء بمرور الزمن لتشكل إطارًا قانونيًّا لحركة العمران في المجتمع يلتزم به الحكام والمحكومون على السواء.

و"فقه العمارة هو مجموعة القواعد التي ترتبت على حركية العمران نتيجة الاحتكاك بين الأفراد ورغبتهم في العمارة، وما ينتج عن ذلك من تساؤلات يجيب عنها فقهاء المسلمين، مستنبطين أحكامًا فقهية من خلال علم أصول الفقه"[2]. "خالد عزب 2012" و هو بذلك عبارة عن مجموعة قواعد فقهية تراكمت بمرور الزمن نتيجة احتكاك حركة العمران والمجتمع ببعض. ونشوء تساؤلات أجاب عنها الفقهاء أدت إلى تقنين القواعد التي حكمت حركية العمران في المجتمعات الإسلامية. هذه الأحكام الفقهية أصبحت "مع مرور الزمن، نتيجة الالتزام، قاعدة سلوكية اجتماعية عامة"[3]. (محمد عبد الستار عثمان، 1988). اجتهد الفقهاء المسلمون في وضعها و جمعها، و صنفها المهندسون و القضاة المسلمون.

و يرى "بن عبد الله عبد العزيز" "بأن البيئة العمرانية الإسلامية في مجملها، شيدت من قبل مصممين سواء كانوا معماريين أو مخططين...على أسس وضعتها الشريعة "قوانين المباني" وكذلك وفق تراكم الخبرات جيلا بعد جيل فضلا عن العرف"[4]. "بن عبد الله عبد العزيز ،1983م"

و يشيد خالد عزب بالدور الهام الذي "لعبه المهندسون في صياغة البيئة العمرانية بمدينة القاهرة و الرشيد فهم الذين صاغوا أحكام العمران التي قررها الفقهاء في أنماط معمارية تتناسب مع

[1] أمثال خالد عزب في العديد من كتاباته و على رأسها كل من كتاب "فقه العمارة الإسلامية، السياسة الشرعية و فقه العمارة، محمد عبد الستار عثمان في كتابه المدينة الإسلامية"، الهذلول في "أثر التشريع في تشكيل المدينة العربية الإسلامية"، و جميل أكبر في "عمارة الأرض في الإسلام".

[2] خالد عزب، السياسة الشرعية و فقه العمارة، الحدود الفاصلة و المشتركة، مراصد، كراسات علمية 16، مكتبة الإسكندرية، مصر: مكتبة وحدة الدراسات المستقبلية، 2012، ص 15.

[3] أنظر محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، 1988، ص 299.

[4] بن عبد الله (عبد العزيز): "من مظاهر الهندسة المعمارية في المساجد"، دعوة الحق، العدد 232، صفر 1404 هـ/نوفمبر 1983م، ص، 17.

معطيات البيئة المحلية، ...و قد استعانت الجهات المسئولة بالمهندسين للفصل في النزاعات حول العقارات، طبقا لما أقره الشرع الشريف، و هذه النزاعات و ما ذهب إليها المهندسون العارفون بأحكام الشرع تكشف لنا جوانب عديدة من فقه العمران في الشرع كنا سوف نجهلها لو لم تصلنا، لأنها تمثل الاحتكاك العملي بين الفقه النظري و فقه الواقع."[5] "خالد عزب، 1997". جاءت هاته المؤلفات على أشكال مختلفة وفق فترات زمنية متعاقبة.

الشكل الأول الزمن الأول:

كتب خاصة بأحكام البناء أو البنيان:

يتطرق هذا الجزء من الدراسة للتعرّف على منهجيّة أحكام البنيان في تنظيم العمران و تشكيل المدينة العربية الإسلاميّة من خلال كتب الزمن الأول، التي جاءت على شكل مخطوطات حول أحكام البنيان أو البناء موزعة في كتب الفقه العامة ؛ وكانت مسائل البناء وتنظيم العمران في هذه الفترة هي من ضمن مجالات الفقه الإسلامي. خصصت لها في غالبية الأحيان أبواب وفصول كاملة؛ كما شغلت أقساما كبيرة من كتب النوازل والفتاوى؛[6] و حيزا كبيرا من كتب الحسبة. بالموازاة هناك العديد من علماء السلف الذين أفردوا لها الكتب والرسائل المستقلة.

نحاول في هذا الجزء ذكر أهمها أو ما استدل به أو ذكر كمرجع في الأعمال أو التحقيقات التي أجريت عليها. مع العلم أن الكثير من هذه الكتب لم تطبع و لم تتم دراستها إلا بعد مرور عدة قرون. و تبقى العديد منها كذلك لم تكتشف بعد، رغم " أنها حملت الكثير من المصطلحات المعمارية أو المتعلقة بحركية العمران في المجتمع المسلم[7]. "خالد عزب 1997"

-1- كتاب "القضاء في البنيان" لصاحبه الفقيه المالكي " عبد الله بن عبد الحكمٍ " المصري:[8] من أقدم الكتب المؤلفة في أحكام البنيان. و هو من بين ثلاثة مؤلفات مفقودة حتى الآن، لعلماء من الجيلين الأولين للمالكية؛ هم كتاب الجدار لعيسى بن دينار (ت 212هـ/827م) و كتاب البنيان و الأشجار و المياه والأنهار لعبد الملك بن حبيب (ت 238هـ/853م)، وهما من فقهاء الأندلس.

يعتبر أول من سجل قواعد فقه العمارة في كتابه هذا، لكن الكتاب لم يعتر عليه وإنما ذكره كل من صالح بن موسى الأطرم في التحقيق الذي أجراه على كتاب الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامي[9] تحت عنوان "القضاء في البنيان" و قال عنه: بأنه من أقدم الكتب الفقهية الخاصة في موضوع البنيان وكان زمن تأليفه القرن الثاني للهجرة. كما ذكره علي بن أحمد الكنيدي المرر، أبي عبد الرحمان وائل بن صدقي، في التحقيق الذي قام به عن المؤلف و كتابه المختصر الصغير[10]

أما ابن أبي زيد فنقل عنه في كتابه "النوادر و الزيادات" حيث يقول في كل مرة " قال عبد الله بن عبد الحكم في كتابه القضاء في البنيان"[11]. و استدل به خالد عزب فقال: " سجل الفقهاء قواعد فقه العمارة منذ وقت مبكر "فلعبد الله بن عبد الحكم الفقيه المصري (ت 191 هـ / 816 م) "كتاب البنيان" الذي ورد ذكره في عدد من المصادر الفقهيه ولم يُعثر عل أى مخطوط منه بعد، ولكنه مؤشر هام مبكر على تبلور فقه العمارة في مدينة الفسطاط التي عاش فيها ابن عبد الحكم. وهذا الإطار لم ينل حظه من الدراسة بصورة كافية إلى الآن".[12]"خالد عزب، 2012"

ويقول "يوسف الفراج" بأن القرن الثاني الهجري شهد عددا من المؤلفات في هذا المجال، فقد أورد القاضي عيَّاض في ترجمة "عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث المصري" (المتوفى 191هـ) أن له كتابا بعنوان "كتاب القضاء في البنيان"

---

[5] خالد عزب، فقه العمارة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، 1317هـ، 1997م، ص 50.

[6] "كتب وردت فيها الأحكام الصادرة عن الفقهاء من قضاة وغيرهم، في الوقائع الجزئية، ليسهل الأمر على القاصرين من بعدهم. وأكثر ما يستعمل اصطلاح "نوازل" في الغرب الإسلامي، واصطلاح "فتاوى" في بلاد المشرق". "د. لطف الله قاري" جولة مع الكتب التراثية المطبوعة في فقه العمران الأربعاء, 24 جمادى الآخرة 1438 هـ 22 مارس 2017.

[7] خالد عزب، المرجع السابق،ص11.

[8] له من الكتب، كتاب المختصر الكبير، المختصر الأوسط، المختصر الصغير، كتاب الأهوال، كتاب القضاء في البنيان، كتاب فضائل عمر بن عبد العزيز. للإمام عبد الله بن عبد الحكم تحقيق علي بن أحمد الكنيدي المرر، أبي عبد الرحمان وائل بن صدقي، ركن بينونة للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1433هـ، 2012م، ص14،13.

[9] " أنظر ابن الرامي، كتاب الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق و دراسة عبد الرحمان بن صالح الأطرم، ج1، مركز الدراسات و الإعلام، دار اشبيليا، الطبعة الأولى، 1995م، ص،25.

[10] أنظر، الإمام عبد الله بن عبد الحكم، المرجع السابق، ص14.

[11] أنظر: "كتاب النوادر و الزيادات"، ص 205.

[12] خالد عزب، السياسة الشرعية و فقه العمران، الحدود الفاصلة و المشتركة، مراصد، كراسات علمية 16، مكتبة الإسكندرية، مصر: مكتبة وحدة الدراسات المستقبلية، 2012، ص 22.

2- كتاب الجدار لعيسى بن موسى التطيلي المتوفي سنة 386 هـ/996م:

من أقدم و أهم الكتب التي تناولت موضوع البنيان و عثر عليها و حقق فيها. يرتب من حيت الكبر و تناوله للمواضيع في المرتبة الثانية بعد كتاب ابن الرامي نقل و استفاد منه الكثير أمثال ابن الرامي حيت اعتمده من مراجعه، و اقتبس من البعض من عناوينه.

نقل فيه الكثير عن أمهات الكتب المالكية و علمائها، رتبها حسب تسلسل تاريخي يوافق تاريخ وفاة أصحابها فكان أول المصادر كتاب الجدار لعيسى بن دينار المتوفي 212هـ. كتاب خصصه صاحبه لأحكام البنيان و ما يتعلق بها.[13] كما نقل عن ابن عبد الحكم، و ابن أبي زيد. و أدرج مجموعة من الآثار المروية فيها، و المسموعة عن مشايخه، من فتاوى و نوازل. فجاء الكتاب نفيسا في موضوعه.

طبع الكتاب بتحقيقين، الأول في الرياض عن طريق التحقيق الذي قام به "إبراهيم بن محمد الفايز"[14] ،و الثاني في الرباط بالمغرب[15] عن طريق تحقيق "محمد النمينج

". اعتنت كلتا الطبعتين بشرح المفردات وترجمة الأعلام. قال عنه عبد الرحمان بن صالح الأطرم. "بأنه كتاب نفيس في موضوعه .... و هو أوسع كتاب رأيته في هذا الموضوع بعد كتاب ابن الرامي هذا، و قد اعتمده من مراجعه و استفادة منه كثيرا، و نقل عنه نقولا طويلة و اقتبس من بعض عناوينه[16]. "(عبد الرحمان بن صالح الأطرم، 1995).

يوجد منه أربع نسخ مخطوطة في كل من تونس،[17] الجزائر،[18] و المغرب.[19] أخذت في كل مرة عنوانا مخالفا. ففي مخطوطة تونس حمل عنوان "أحكام البناء". و باسم " القضاء بالمرفق في المباني و نفي الضرر" في دار الكتب الوطنية بالجزائر. و "بالقضاء و نفي الضرر عن الأفنية و الطرق، و الجدر و المباني، و الساحات،" في خزانة بن يوسف بمراكش. كما أخذ اسم "كتاب الجدار" في كتب من نقلوا عنه أمثال ابن الرامي في كتابه "الإعلان بأحكام البنيان".

أما "إبراهيم بن محمد الفايز" في الدراسة و التحقيق اللذان قام بهما عن الكتاب فيقول عن تسمية الكتاب "بأن الذي زاد الإشكال أن الذين ترجموا له لم ينسبوا له هذا الكتاب، و لكن الذي يرجح عندنا أن اسمه "لكتاب الجدار" هذا ما ذكره بعض العلماء الذين نقلوا من هذا الكتاب كابن الرامي، و ابن هشام، حيث ذكره ابن الرامي و نقل عنه نقولا طويلة. و قد سماه ب"كتاب الجدار لعيسى ابن موسى" و هذه النقول متطابقة مع ما في الكتاب. و كذلك ابن هشام نقل عنه في كتابه "المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام" الذي توجد منه نسخة خطية بمكتبة الحرم النبوي الشريف تحت رقم "17/2/103"، كما توجد منه نسخة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم"3462" و هذه النقول متطابقة مع نصوص هذا الكتاب. لهذا ترجح عندنا أن عنوانه "كتاب الجدار".[20] "ابراهيم بن محمد الفايز، 1996"

اشتمل الكتاب على خمسين أو واحد وخمسين بحثا. تناول من خلالها عددا من الموضوعات المهمة كلها في البنيان ومتعلقاته. لكل موضوع عنوان، عبر عنه سواء بقوله: "القضاء في كذا" أو "الدعوى في كذا"، أو "ما جاء في كذا". تنقسم إلى عدد من المواضيع تخص كل مجموعة موضوعا معينا يتناول العديد من المسائل مندرجة تحت عنوان البحث الرئيسي[21]؛ مثل نفي الضرر، و موضوع الجدران و الدعوى فيها و قسمتها و غرز

[13] لمعرفة الكتب الأخرى أنظر، إبراهيم بن محمد الفايز، المرجع السابق ص76

[14] أنظر: التطيلي، عيسى بن موسى، كتاب الجدار، تحقيق إبراهيم الفايز، نشر المحقق، الرياض، 1417هـ/1996م، 413 صفحة، النص في 256 صفحة .

[15] أنظر: التطيلي، عيسى بن موسى، القضاء بالمرفق في المباني ودفع الضرر، تحقيق محمد النمينج، نشر المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسسكو)، الرباط، 1420هـ/ 1999م، 253 صفحة، النص في 143صفحة.

[16] ابن الرامي، كتاب الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق و دراسة عبد الرحمان بن صالح الأطرم، المرجع السابق، ص،26،27.

[17] يوجد في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم (15227).

[18] يوجد في دار الكتب الوطنية بالعاصمة، تحت رقم،1292 (1)، 1298 (6).

[19] يوجد في خزانة ابن يوسف بمراكش، ضمن مجموعة تحت رقم(139). تمتاز هذه الطبعة بالفهارس الأبجدية الوافية: حيث يوجد فهرس لكل من المصطلحات، والكتب، والأعلام، ولمرافق البنيان، وغير ذلك.

[20] إبراهيم بن محمد الفايز، كتاب الجدار، تأليف الإمام، عيسى بن موسى التيطلي 327هـ- 386هـ، الطبعة الأولى، 1996، الرياض، ص 70، أو التيطلي، عيسى بن موسى، كتاب الجدار، تحقيق إبراهيم بن محمد الفايز، الرياض،

[21] التطيلي، عيسى بن موسى، كتاب الجدار، تحقيق إبراهيم الفايز، نشر المحقق، الرياض، 1417هـ/1996م، ، ص 73.

الخشب فيها، و القضاء في الرفوف تخرج على أزقة المسلمين و بنيان السقوف عليها. الأفنية و الطرق العامة و ما يتعلق بها و التوسع فيها، والتداعي في شئونها، وعن أحكام التشجير وما تسببه من أضرار للأفراد أو للمصلحة العامة. كما تناول أحكام الاشتراك في الملك وأحكام الجوار وأحكام الارتفاق، ومباحث في شئون البنيان وفي استعمال العقار و قسمته بنيانا وأرضا، وفي عيوبه واستغلاله بالكراء ونحوه... تناول المؤلف الإجارة وتكاليفها، كما تحدث عن الأرحية والأفران وما تسببه من أضرار، وعن حكم المرور إلى أرض محاطة من كل أطرافها بأراضي الغير، ويتحدث عن الشفعة في المشترك من المرافق، وعن حقوق سكان الأدوار العليا والسفلى، و القضاء في فتح الأبواب و الكوى في الدار. و العلو في البنيان و منع الجار الريح و الشمس، و ما إلى ذلك[22].

3- كتاب "الإعلان بأحكام البنيان" لابن الرامي المتوفى سنة 734هـ:

الكتاب، لصاحبه محمد بن إبراهيم اللخمي الملقب بابن الرامي (ت حوالي 734هـ/1350م). و هو من بين كتب الفقه التي اهتمت بأحكام البنيان. قال فيه "محمد عبد الستار عثمان": "أن ما يعرضه ابن الرامي من مسائل و أحكام فقهية توضح الأسس و القواعد التي حكمت حركة الإنشاء بالمدينة، يوازي من وجهة نظر المقارنة ما يسمى "بالقانون المدني"، (Civic law)، الذي يحكم حركة العمارة و الإنشاء في مدن الحضارات الأخرى."[23]."محمد عبد الستار عثمان،1989. "فهو إذاً بمثابة ما يعرف عندنا اليوم بالخبير العدلي لدى المحاكم".[24]"خالد عزب 2015" جمع الكتاب أحكام البنيان جمعا متخصصا فجاء فريد من نوعه، و هو أفضل و أهم ما كتب عن أحكام البنيان و هذا بإجماع جل الباحثين.

تأتي قيمة الكتاب كذلك من كون ابن الرامي بنّاءا معماريا، و خبيرا بالأمور الفنية والمصطلحات اللازمة للكتابة و البحث في هذا المجال "الأمر الذي جعل من هذا الكتاب مصنفا معماريا، فجاء موضحا و مكملا للأطروحات الفكرية الخمسة التي أفرزتها المصادر الدينية، إذ عرض لمجموعة من الأحكام التي شملت الحقل المعرفي المعماري."[25] "العابد بديع 1989" هذا بالإضافة إلى مكانته العلمية التي اكتسبها ممن تعلم على أيديهم من الشيوخ والفقهاء والقضاة أو ممن عمل معهم. يقول محمد عبد الستار عن الكتاب و صاحبه: "يكشف لنا كتاب الإعلان بأحكام البنيان عن شخصية فنان مسلم دعم عمله بعلمه تدعيما واعيا."[26] "محمد عبد الستار 1989" أما عبد الباقي إبراهيم فيقول عنه "بأن الكتاب يعتبر من الوثائق الأساسية لدراسة تاريخ العمران في المدن الإسلامية خاصة فيما يتعلق بنظم البناء و أحكام الفقهاء، و قد أرتكن إليها المعماري بسيم سليم حكيم في كتابه " المدن العربية الإسلامية و أسس البناء و التخطيط" و الذي صدر عام 1986م و أظهر فيه المؤلف عمق البحث متخذا لذلك مدينة تونس نموذجا لدراسته."[27] "عبد الباقي إبراهيم 2004-2016" و يقول خالد عزب عن ابن الرامي و كتابه "استعرض ابن الرامي في كتابه خبراته و برهن على أنه كان بحق بناء ماهرا و عارفا بهذه الصناعة وأساليبها و طرقها فمكنه ذلك أن يصبح من عرفاء البنائين.... وضع ابن الرامي كتابه ليجمع فيه خبرته في هذا المجال."[28] "خالد عزب 2015"

حظي الكتاب كما رأينا باهتمام كبير من الباحثين حيث اتخذوه مرجعا أساسيا للعديد من أبحاثهم التي تناولت دراسة العمران و المدن الإسلامية ثم فيما بعد أحكام البنيان. طبع الكتاب للمرة الأولى بفاس[29] بالمغرب في 1332هـ (1914م) و كانت على الحجر. ثم طبع بالرباط طبعة امتازت بمقدمة مفيدة فيها دراسة جيدة عن ابن الرامي المؤلف.[30] أعيد نشره أربع مرات، الأولى،

[22] التطيلي، عيسى بن موسى، المرجع السابق للمزيد من المعلومات تتبع النص، من 256ص، 413 ص

[23] الدكتور، محمد عبد الستار عثمان، الإعلان بأحكام البنيان، لابن الرامي، دراسة أثرية معمارية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1408هـ-1988م، ص 21.

[24] خالد عزب ابن الرامي التونسي و كتابه "الإعلان بأحكام البنيان"، مجلة الحياة، 2015/12/11 03:25:05 م المرجع السابق 2015

[25] الدكتور بديع العابد، المدينة العربية، عدد خاص، العمارة و العمران في المدينة العربية،العدد39، السنة الثامنة، سبتمبر1989، تحت عنوان نشأة الفكر العربي المعماري الإسلامي و تطوره، ص18.

[26] محمد عبد الستار، المرجع السابق، ص 8.

[27] عبد الباقي ابراهيم، موقع مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، copyright@2004-2016

[28] خالد عزب، ابن الرامي التونسي و كتابه "الإعلان بأحكام البنيان"، مجلة الحياة، 2015/12/11 م المرجع السابق

[29] ابن الرامي، كتاب الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق و دراسة عبد الرحمان بن صالح الأطرم، ج1، مركز الدراسات و الإعلام، دار اشبيليا، الطبعة الأولى، 1995م، ص 102

[30] -"كتاب الإعلان بأحكام البنيان، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي" ، بتقديم عبد الله الداودي، مجلة "الفقه المالكي والتراث القضائي بالمغرب"،

في مجلة الفقه المالكي التي تصدرها وزارة العدل في المغرب، و ذلك 2،3،4 ذي القعدة 1402هـ. الثانية، نشرها و حققها الدكتور فريد سليمان في مركز النشر الجامعي في تونس بتحقيق ممتاز و تعليقات وافية. الثالثة، هي تحقيق لعبد الرحمان الأطرم،[31] امتازت هذه الطبعة بالتحقيق الجيد للنص. الرابعة، دراسة أثرية معمارية للكتاب، أنجزها الدكتور محمد عبد الستار عثمان، و نشرت من طرف دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية سنة 1409هـ – 1989م.

يقول عبد الرحمان بن صالح الأطرم بأن ابن الرامي "ذكر في مقدمة كتابه أنواع المصادر التي رجع إليها و عدد بعضها. فجمع بين المتقدمين و المتأخرين، و نوع مراجعه من كتب الفقه العامة و كتب النوازل و الفتاوى، و كتب الوثائق، و كتب الأقضية و الأحكام"[32]."ابن الرامي، 1995م"

نظم الكتاب على شكل فصول جمعت فيها أجزاء الكتاب المائة و اثنين و خمسين مبحثا. تناولت جوانب شتى وقضايا كثيرة وكل مجموعة ترتبط بفصل من الفصول، حيت رتبت في خمسة عشر فصل؛ نخص بالشرح منها الخاصة بموضوعنا و ما اتخذه واستدل به من طرف كتاب و باحثي الزمن المعاصر.

فالفصل الأول، خصص "لمسائل الأبنية في الجدار،[33] وما أفرزته هذه العملية من أنواع و ملاك؛ من خلال العديد من الأمثلة. الفصل الثاني: في "نفي الضرر"[34]؛ تعرض لكل أنواع الضرر و مسببتها موظفا في ذلك حديث الرسول صلى الله عليه و سلم "لا ضرر ولا ضرار" و ما جاء في تفسيره و ما قيل في معناه. ثم حاول إسقاطه على مسائل البنيان من خلال العديد من المباحث. كما تعرض لكل الأحكام التي تتعلق بالطريق. الفصل الثالث، في موضوع "العيوب في الدور[35]"، ذكر فيه أنواع عيوب الدور و أدلة تحريم الغش عموما. الفصل الرابع، في أحكام "السفلي و العلوي[36]" تعرض لحكم زيادة صاحب العلو لعلوه، و حكم إصلاح ما أنهدم. جاء الفصل الخامس، عن "أحكام القنوات و المجاري، و إخراج المياه إلى الشوارع أو سقوف الجيران."[37] الفصل السادس: في "تخوم الأرض[38]". الفصل السابع: "موضوع الآبار[39]" الفصل الثامن: موضوع "القسمة"،[40] تعرض من خلاله إلى قسمة كل من الدار و البناء و الساحة، و كل ما يتعلق بذلك، ما يجوز و ما لا يجوز. الفصل التاسع: تعرض لموضوع "الأنادر[41]". الفصل العاشر: تعرض لموضوع "الغصب. "[42] الفصل الحادي عشر، في "الغروس"[43]؛ خُصِص لكل أحكام أضرار النباتات بالجيران. الفصل الثاني عشر، "أحكام الأنهار و السقي،"[44] الفصل الثالث عشر: في "الأرحية؛"[45] التي تدار بالماء فتُهدِم أو تُخرب و تتسبب في هدم الدور. الفصل الرابع عشر: موضوع "الشفعة،"[46] و ما يتعلق بها من أحكام.

الخلاصة:

خصص هذا الجزء لكتب الزمن الأول الذي حاولنا من خلاله قراءة و استظهار ما حملته من مسائل البناء و الأحكام الخاصة بها وفق تسلسل زمني. جاءت هاته الأحكام على شكل أبواب متفرقة. أفرزت غالبيتها الخطوط العامة و القواعد التي حكمت حركة البناء بالمدينة؛ ابتداء من تنظيم استعمالات الأرض داخل المدينة إلى قواعد تنظيم واستخدام الملكيات المختلفة والطرق

الأعداد 2،3،4 السنة الثانية، 1982م، التقديم ص 259-273، نص الكتاب مع فهرس المحتويات ص 274-490

[31] قام به في رسالة ماجستير قدمت إلى معهد القضاء العالي في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض في 02/05/ 1404هـ 1983م. وطبع هذا التحقيق بالرياض 1416هـ/1995م

[32] ابن الرامي، المرجع السابق، ص85-86، أنظر كذلك المبحث الأول من الفصل الأول من ص 19- ص 28 حيث تناول فيه التأليف في موضوع البينيان قديما و البعض من الكتب التي نقل عنها، أنظر كذلك من ص 87 - ص 98 حيث ثم ذكر و تثبيت المراجع التي رجع إليها ابن الرامي في كتابه من طرف عبد الرحمان الأطرم في تحقيقه و دراسته للكتاب و مؤلفه و هي واحد و أربعين مرجعا.

[33] أنظر: ابن الرامي، كتاب الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق و دراسة عبد الرحمان بن صالح الأطرم، ج1، مركز الدراسات و الإعلام، دار اشبيليا، الطبعة الأولى، 1995م، ص،76، و من ص125-199.

[34] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 76، ومن ص 199-329.

[35] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 77، ومن ص 329-359.

[36] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 372- 391

[37] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 392- 444.

[38] – ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 478- 487. "تخوم الأرض"، "الأنادر"،مصطلحات كغيرها كثير من مصطلحات البناء، لم يبين معناها إلا قليلا، لأنها كانت متداولة و مفهومة في ذلك الوقت. فهو كثيرا ما يبسط المسائل وفق الأسلوب الدارج في عصره، و يرجعه عبد الرحمان الأطرم لكثرة تعامله مع البناء و البنائين و الأوساط العامة.

[39] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 488- 531.

[40] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 534-562.

[41] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 563-570.

[42]ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 600-. 617.

[43]ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 629- 665.

[44]ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 667- 679.

[45] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 680-696.

[46] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 697-703.

وغير ذلك مما شكل نظاما عاما سار عليه و احترمه المجتمع ككل. تناولها ابن الرامي فيما سماه مبحثا. ثم جمعت على شكل نسخ خطية حيث وجد الكثير منها في كل من تونس و المغرب. ثم بعد ذلك طبعت على الحجر والألواح المعدنية لتراجع و تدرس و يتم التحقيق فيها في الزمن المعاصر مثل كتاب ابن الرامي الذي حاولنا تقديمه كعينة و الذي رجع إليه العديد من المعاصرين الذين كتبوا عن المدن الإسلامية و البنيان و العمران الإسلامي نخص منهم ثلاثة يشكلون موضع الدراسة في الجزء الثاني.

الزمن الثاني:

يتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى البعض من كتب الزمن المعاصر، زمن شهد اهتمام بفقه البناء أو فقه العمران وتحديثه، و هو الذي كان موجودا منذ القدم عند فقهاء المسلمين كما رأينا أعلاه. أفرز هذا الاهتمام دراسات مكثفة و مختلفة من طرف العديد من الكتاب و الباحثين عن أحكام البنيان و التشريع. تضمنت التأكيد على أهمية المراجع الفقهية و مصادر التشريع الإسلامي و التقاليد و دور الأعراف القديمة في تنظيم البيئة العمرانية و المعمارية من خلال المقارنة بين الماضي و الحاضر. و لكثرة ما كتب عن هذا الموضوع ابتداء من أوائل الثمانينيات اختصرت الدراسة على ثلاثة منهم: جميل عبد القادر أكبر، الصالح الهذلول، و محمد عبد الستار عثمان.

1- جميل عبد القادر أكبر:

في سنة 1992 خص الموضوع بكتاب تحت عنوان "عمارة الأرض في الإسلام" الكتاب عبارة عن مقارنة للعمارة التي استمدت عناصرها من مبادئ الشريعة الإسلامية بالعمارة الحديثة و هو ما يبرزه عنوان الكتاب الذي حاول الكاتب من أول صفحة فيه إلى آخره تقديم المادة العلمية لكل من يهمه أمر البيئة لإقناعه بأهمية الشريعة و دورها في العمران.

يستهل المؤلف الكتاب بمقدمة، يستعرض فيها الأسباب التي أدت بالمسلمين اليوم إلى حالة من التخلف الحضاري حتى فاتهم الركب بعد أن كانوا رواده؛ خصوصا و أن كتاب الله و سنة رسوله بين أيديهم. من هذا المنطلق حاول الكاتب توضيح مختلف اتجاهات علماء الشريعة و المفكرين من معماريين و مخططين و مهندسين و دور كل منهم في حركية البيئة. و كذا إبراز عناصر نمو البيئة و تغيرها من خلال دراسة عوامل تغير المباني و الأحياء معماريا و المدن تخطيطيا.

أما محتوى الكتاب و فصوله التسع و بهدف إظهار حركية البيئة، جاء في غالبيته لتوضيح نماذج المسؤولية في البيئة التقليدية والتي انبثقت من الشريعة الإسلامية و مدى اختلافها مع البيئة الحالية وكيف أن هذه المسؤولية تؤثر على حالات الأعيان وتوزيعها و يخص المسؤولية بثلاثة فصول كاملة؛ حيث تناول الفصل الأول تعريف المسؤولية. و بهدف توضيح العلاقة بين العين و المسؤولية استنتج إطارا نظريا لنماذج المسؤولية مكون من شقين: شق الحق و شق الفريق. يربط الكاتب الشقين معا، ليحصل على خمس احتمالات[47] رئيسية للمسؤولية سماها "النماذج الإذعانية[48] للعين". و هي الآليات التي تنظم تداول المسؤولية و يعمل بها في المجتمع الإسلامي.

تمحورت غالبية فصول الكتاب حول فكرتين أساسيتين برزتا منذ الفصل الأول و الثاني و هما المسؤولية بمختلف آليتها، و الملكية بمختلف طرقها الاستيلاء أو الإثبات، و النقل بعد ثبوتها و مدى تأثيرهما في تشكيل البيئة العمرانية الإسلامية فجاء الفصل الثاني لشرح تأثير الشريعة في نماذج المسؤولية في البيئة التقليدية[49] و ركز الفصل الثالث على ضياع المسؤولية في بيئتنا المعاصرة و ذلك من خلال مقارنة حالة الأعيان في البيئتين التقليدية و المعاصرة. أما الفصل الرابع فيعد بمثابة المقدمة لما بقي من الكتاب و تكملة نظرية للفصل الأول. حاول من خلاله شرح تبعثر المسؤولية، تشتتها أو ضياعها من خلال إبراز الفرق بينهما. ثم تكلم عن أهمية النماذج الإذعانية للباحثين في مجال العمارة و فهم البيئة. ركز الفصل الخامس على حركية البيئة و تكون و نمو المدن في العالم الإسلامي خصوصا منها

[47] 1النماذج الخمس مرتبة كالتالي- النموذج الإذعاني المتحد: 2- النموذج الإذعاني المشتت 3 - الإذعاني الترخيصي 4- النموذج الإذعاني الحيازي 5 - النموذج الإذعاني المؤقت.

[48] يقول بأن النماذج الإذعانية ليست الهدف من هذا الكتاب و لكن هي أداة فقط لتساعدنا في فهم دور المسؤولية في صياغة البيئة، و عندئذ ينتهي دورها و تترك جانبا كأي أداة أخرى تستغني عنها.

[49] يقول بأن البيئة التقليدية في هذا الكتاب تعني البيئة التي بنية بالرجوع للشريعة الإسلامية والأعراف المحلية و أنه لم يستعمل البيئة الإسلامية حتى لا يفهم منها بأن البيئة المعاصرة غير إسلام

المدن الأولى، و طرق اتخاذ القرارات التي أثرت في نموها. يستنتج في الأخير بأن هناك تشابه بين مختلف المدن الإسلامية في التخطيط.

الفصل السادس يوضح من خلاله الحركية التي استعملت لحل الخلافات بين الفرق في البيئة من خلال العديد من الأمثلة. حيث ثم استثمار الشريعة في مبدأ الحاجة والسيطرة للملكية، و هما اللذان يمنحان المالك حرية كبرى إذا انعدم الضرر على الآخرين. هذه الحقوق من حرية و تقيد حكمها منهاج (أصول فقهية) استنبطت أحكامه بالرجوع إلى كل من القرآن و السنة و الإجماع و فتاوي الصحابة و القياس و الاستحسان و العرف و المصالح المرسلة. حيث لم تكن هناك أنظمة و قوانين بلدية كأيامنا هذه. و هو ما تعرض له بالشرح و المقارنة طيلة بقية الفصل موظفا العديد من الأحاديث ابتداء بحديث لا ضرر ولا ضرار،تفسيره، قواعده ومبادئه، تقييد الحق. يستخلص في الفصل السابع بأن هناك ثلاثة أماكن: الفناء؛ الطريق غير النافذ؛ المناطق العامة كالطرق والساحات ميزت البيئة التقليدية الإسلامية بطابعها، وذلك لأنها كانت في الإذعاني المتحد. و لتوضيح ذلك قام بدراسة كل من حق الملكية والسيطرة والاستخدام لهذه الأماكن وعلاقتها بالأعيان المجاورة والمكونة لها كالمباني المحيطة بها. يعود في الفصل الثامن للكلام عن المسؤولية و أهمية علاقة حجم الفريق بحجم العين أو المكان للمسؤولية، و الحركيات التي أثرت على حجم كل من العقار والفريق في البيئة التقليدية، من خلال مبادئ التقسيم. هذه المبادئ و الحركيات مجتمعة أفرزت بيئة تغير فيها حجم الفريق و العقار فارتفعت نسبة الفرق المالكة المسيطرة في البيئة المعاصرة أدت إلى التواجد المستقل. خص الفصل التاسع لمضاعفات تحول المسؤولية و إمكانية تطبيق مبادئ الشريعة في البيئة المعاصرة. يقول فيه بأن مضاعفات تحول المسؤولية من الفرق المستوطنة إلى فرق خارجية، ومضاعفات تحول الأعيان من نموذج إذعاني إلى آخر هي كثيرة لا تحصى. كما يوضح بعض الخصائص المتناقضة بين البيئتين التقليدية والمعاصرة. ليستنتج بأن المسؤولية كانت واضحة في جميع أماكن البيئة التقليدية لأنها كانت في أيدي الفرق الساكنة أي أن البيئة مستقرة من حيث المسؤولية. وعلى النقيض من ذلك نجد البيئة المعاصرة.

2- "المدينة الإسلامية" لصاحبه الدكتور "محمد عبد الستار عثمان"

كتاب صدر في سنة 1988 ضمن سلسلة عالم المعرفة. تضمن دراسة شاملة عن المدينة الإسلامية. بدأها بمقدمة عن مختلف الدراسات التي خصت المدن الإسلامية في العصر الحديث، و التي بدأت مرتبطة بحركة الاستشراق و تطور اتجاهاته و اهتمت بحقل التمدن الإسلامي. وبتوجُهٍ مبنيٍ على أسسٍ متأثرة بالمفاهيم والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم المدينة الغربية، جاءت النتائج النهائية لهذه الدراسات مخالفة للواقع إلى حد بعيد.

. بالمقابل هناك دراسات غربية حاولت التعرف على المدينة الإسلامية من خلال ربطها بظروف نشأتها ومراحل تطورها أكدت على أن الإسلام شكل محورا من محاور الدراسة و كان له تأثير في المدينة ووحدة تركيبها؛ أفرز مدن إسلامية متشابهة التركيب بصفة عامة.

بناء لما وصلت إليه مختلف الدراسات يقول الكاتب باتت الحاجة أكثر إلحاحا لإظهار الصورة الحقيقية للمدينة الإسلامية. و عليه يقدم الكتاب في سبعة فصول و خاتمة دراسة للمدينة الإسلامية، موضحا الصورة الكلية لنشأتها، تخطيطها، مرافقها و إقامة تنظيم الحياة فيها؛ من منظور يوضح فيه أسس الفكر الإسلامي للعمران النظري و تطبيقاته العملية وفق مراحل تاريخها المتتابعة حتى نهاية العصر العثماني، و التي تعكسها بوضوح مصادر التراث الإسلامي. اعتمادا على هاته المصادرعرض نظريات علماء المسلمين حول المدينة مثل أبي حنيفة وقدامة بن جعفر وابن منظور والفيروز آبادي وابن الربيع و الماوردي وابن حزم و ابن خلدون وغيرهم وقارنها ببعض الآراء الحديثة في تعريف المدينة ونظريات نشأتها بصفة عامة. كما لخص منهجية الفكر العمراني الإسلامي من خلال ما ورد في المصادر و ما بقي من آثار. فكان هذا المدخل، إطارا يجسد هذا الفكر ويكشف عن أسسه. كذلك يوضح المؤلف كيف سار منهج مراحل إنشاء العمارة وتخطيط المدن في الدولة الإسلامية بتوافق تام مع أحكام البناء التي أقرها فقهاء المسلمون استناداً إلى ما ورد في القرآن والسنة، و العديد من الكتب و الرسائل الصغيرة التي اختصت بمسائل البنيان و أفردتها بالبحث. ككتاب الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامي، و الجدار لعيسى بن دينار.

حيث تابعت هذه المصادر حركة البناء و العمران الإسلامي في عصورها المختلفة، و ما تعرضت له من أحكام البنيان.[50]
بعد هذا التمهيد لمحتوى الكتاب جاء الفصل الأول الذي تناول فيه نشأة المدينة الإسلامية و مراحل التطور و النضج التي وصل إليها تخطيطها، مركزا على التغييرات المعمارية ليثرب بعد هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم إليها؛ و عهد الخلفاء الراشدين من بعده. يبدأ الفصل الثاني بتعريف تخطيط المدينة بأنواعه، أسسه، محاوره الأساسية والمقصود به؛ الفرق بينه وبين خطة المدينة مع إبراز أثر القيم و المفاهيم الأساسية الإسلامية كحق الملكية الخاصة، و حرية التصرف بها؛ و كانت لهذه الحرية حدودها المنطلقة أساسا من حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم «لا ضرر و لا ضرار». الفصل الثالث و انطلاقا من أهمية الأمن حاول الكاتب من ص22، إلى ص147 دراسة تحصين المدينة الإسلامية عبر العديد من الأمثلة و عبر قراءات للكتب المختلفة. كما تعرض الفصل كذلك للشوارع و الطرق، مع إبراز أهمية الشارع كعنصر اتصال. لذا خصص الكاتب الفصل الرابع كذلك لقوانين شوارع المدينة الإسلامية، طرقاتها، و رحابها. و مدى ترابط تخطيطها مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها بحيث لا يضر الجار جاره و حتى المناخية. يمر في الفصل الخامس للمرافق العامة تنوعها، تطورها و تعددها في المدينة الإسلامية؛ طرق إنشائها، المؤثرات المختلفة التي أثرت فيها، عبر المراحل التاريخية المختلفة. أما الفصل السادس، فخصصه لأهمية الدور السياسي في المدينة الإسلامية. عرف في مستهله مفهوم السياسة، مستندا على العديد من الكتب و الأحاديث وربط مدلوله عند علماء المسلمين بفكرة الخلافة أو الإمامة؛ مشيرا إلى منهج الرسول صلى الله عليه وسلم وأثره في عمران المدينة المنورة وتكوينها المعماري. من الحياة السياسية يمر إلى دراسة الحياة الاجتماعية في الفصل السابع، خصوصا و أن مفهوم السياسة الذي عرفه المسلمون يتصل اتصالا مباشرا بالحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية و الدينية. يتعرض بعد ذلك لتأثير ممارسة النشاطات الاجتماعية على تخطيط المدينة. مبينا أول القواعد الإسلامية الاجتماعية وأعمها، و المتمثل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار". هذا المبدأ الذي حكم إلى حد بعيد التخطيط المادي للمدينة الإسلامية. في هذا الفصل يتحدث كذلك عن وظيفة المحتسب والحسبة في تخطيط المدينة الإسلامية، و التي تم من خلالها تنظيم الحياة التجارية و السيطرة على الأسواق.

3- "المدينة العربية الإسلامية: أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية" لصاحبه صالح بن علي الهذلول:

يتناول الكتاب، في جزأين و تسعة فصول أثر التشريع و دوره في تشكيل البيئة العمرانية. و هو في الأصل رسالة دكتوراه، قدمت باللغة الإنكليزية. و جاءت ضمن العديد من الأبحاث في إطار الاهتمام الذي خص المدن الإسلامية، و الذي بدأ مع بداية القرن التاسع عشر من طرف المستشرقين. الذين ركزوا على العديد من المدن، و خرجوا بالعديد من النظريات. جاءت نتاجا لخلفية حضارية خاصة بهم. أما في منتصف نفس القرن فبدأ الباحثون العرب و المسلمون اهتمامهم بالموضوع، فظهرت العديد من الأبحاث.

تناول الفصل الأول، و الذي حمل مقدمة عن نشوء التقاليد و دورها كآليات منهجية في تكوين و دراسة البيئة العمرانية و الأجهزة التشريعية التي عملت على تقنينها و ضمان استمرارها. و هو بذلك عبارة عن وثيقة منهجية لدراسة آليات تكوين البيئة العمرانية في المدينة العربية الإسلامية. كما حمل آراء أهم المستشرقين منهم (جرونباهم و سفاجيه). الفصل الثاني كان عن أصل و تطور البيئة العمرانية التقليدية. بدأه بخلفية تاريخية عن تأسيس، بناء و تصنيف عددا من المدن الإسلامية. حيث صنفت إلى أربعة أنواع وفقا للوظائف التي كانت تؤديها وقت تأسيسها. ثم يذكر ما جاء عن جروناباوم من توضيح و وصف للنمط العمراني للمدن الإسلامية و تنظيمها. و تحت عنوان تقسيم الأراضي، قال بأن عملية النمو في المدينة المنورة و المدن الأمصار الأخرى توضح بأنها قسمت إلى خطط كونت أحياء المدينة الأصلية في حين ترك تقسيمها لسكان الحي. عملية بدأها الرسول صلى الله عليه و سلم بنفسه في المدينة

[50] عن محتوى هذه المصادر، أنظر "محمد عبد الستار" المرجع السابق، ص، 29.

النبوية لتستمر فيما بعد في مدن الأمصار عبر قادة الجيش. يستنتج بأن التشريع الإسلامي مثل عاملا مهما في تشكيل وتقسيم الأراضي في أحياء المدينة العربية الإسلامية. يخصص الفصل الثالث و الرابع لقواعد تنظيم البيئة العمرانية التقليدية و استعمالات الأراضي،. نشأتها و تطورها بدأها بالأسواق و المناطق السكانية، باعتبارهما أهم أشكال البيئة العمرانية حتى وصل إلى ما نعرفه الآن من أشكال و أنماط للمدينة العربية الإسلامية. عرف كل من حق المرور، الفراغ و الخصوصية. و ركز على آراء الفقهاء و القضاة لمواضيع الإنارة و التهوية الطبيعية. و كيفية معالجتها في المحيط العمراني.[51]

الفصل الخامس تعرض فيه للمؤسسات و المبادئ و الأعمال المنظمة للبيئة العمرانية التقليدية من خلال المؤسسات المعنية بمراقبة البيئة العمرانية التقليدية. و المتمثلة في القاضي و المحتسب

و إظهار مسؤولية و مهام كل منهما مع التركيز على دورهما في أمور العمران. كما تناول مصادر التشريع و الأعراف الاجتماعية و التي يقول عنها بأن جل الأحكام و القرارات التي تناولها في الفصول السابقة لم تخرج عن أحكام الشريعة الإسلامية التي استنبطت من ثلاث مصادر. القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة ، المصالح المرسلة و العرف.

الجزء الثاني تضمن ثلاثة فصول؛ تناول في الفصل السادس نمو و تطور البيئة العمرانية المعاصرة في المملكة العربية السعودية من خلال تتبع تاريخي لظهور النظام الشبكي كنمط للشوارع؛ و كذا ظهور نموذج المسكن المنفصل– الفيلا– على مساحة مربعة. و الذي تقنن من خلال الأنظمة و القرارات و التعاليم الحكومية، حتى انتهيا إلى أسس جديدة للتنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية. و هو ما تعرض له في الفصل السابع حيث تطرق لنشأة و تطور الأنظمة العمرانية الحديثة؛ بمختلف مخططاتها التي سنتها الدولة لتنظيم عملية البناء و التعمير. يصل في الفصل الثامن، و بعد تتبع لتطور النظم العمرانية المعاصرة المطبقة في المدن العربية الإسلامية، و إيضاح البيئة الحضرية التي نشأت و تطورت فيها، بيئات مغايرة لبيئة المدينة العربية الإسلامية. أفرزت ازدواجية في منهجية النظم و التشريعات. تسببت هذه الازدواجية في خلق نوع من التعارض و التنازع و عدم الانتظام في نسق الحياة الاجتماعية؛ خصوصا و أن المدن العربية الإسلامية خضعت منذ نشأتها لعملية تطور تدريجي مستمر مستمد من مبادئ الدين الإسلامي و القيم الثقافية و الاجتماعية. كما أن أي تغيير و ضبطه في البيئة التقليدية يتم بالرجوع إلى أعراف الاستعمال المتوطدة في تلك البيئة. الأمر الذي ضمنت من خلاله الاتساق و الانسجام في محيطها العمراني، أفرز بيئة عمرانية مميزة. في حين استعاضت المدينة العربية الإسلامية المعاصرة عن تلك الأعراف بأعراف و تقاليد عمرانية تم التفكير بها و تحديد أشكالها مسبقا.

هذا التحديد و هذه النظم المقننة في البيئة المعاصرة، حالت دون إرساء علاقة تبادلية توفيقية بين أعراف تنوع الأشكال و التكوينات العمرانية في المدينة المعاصرة. عكس ما كانت عليه في البيئة التقليدية. و هنا يختفي دور الشريعة تماما أمام منظومة القوانين التي سنتها الدولة. و هو ما جسده حال الانفصال التام بين محتوى الجزء الأول و الثاني للكتاب. وكأن الكتاب كتابين في كتاب واحد هذا الانفصال يعكس الواقع الراهن للبيئة العمرانية المعاصرة في العالم العربي والإسلامي. الفصل التاسع، خصه للخاتمة و استهله بخلاصة، ذكر فيها الهدف من الدراسة و توضيح للتقاليد و تغيراتها المستمرة خلال تطور المدينة العربية الإسلامية، و التحديات التي واجهتها هذه التقاليد عبر هذا التطور. من خلال تتبعه لنشأة البيئة العمرانية التقليدية و كيفية تطورها. ثم انتقل إلى البيئة العمرانية المعاصرة أين نشأت و كيف أدخلت في المدينة العربية الإسلامية. و باستخدامه للتشريع في دراسته و تحليله للبيئتين التقليدية و المعاصرة استطاع أن يذهب إلى ما هو أبعد من مستوى الشكل و النمط العمراني حيث وصل إلى مستويين آخرين في التحليل و هما المستوى الفكري و التركيبي للمجتمع و كذلك المستوى التطبيقي للأنظمة و التشريعات. ليمر بعد ذلك إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور البيئة العمرانية المعاصرة و يحصرها في ثلاث عوامل شجعت و ساعدت في عملية التحول إلى النموذج المعاصر و توطيده و هي: ظهور بعض المفاهيم و الأفكار، التغيير في حجم التنمية

[51] أنظر ص 73 من نفس المرجع

العمرانية و قوى التخصص و التقنية و قضايا العمارة و التحضر و علاقة ذلك بالبيئة العربية الإسلامية. الثانية تتمثل في قضية إعادة الإحساس باستمرارية الماضي ليكون لنا حاضرا و مستقبلا متأصلا. من خلال إسهامه في إعادة توجيهها و تحديد أطرها الفكرية؛ من خلال ثلاث جوانب هامة. أولها، المدخل النظري و المضامين التي يشتمل عليها. ثانيها قضية الازدواجية في البنى و النظم و كيفية التغلب عليها. ثالثها نظرته إلى الماضي من حيث كيفية إدراكه و فهمه، و تحديده و الاختيار منه. يرجعنا في الصفحة 246، 247، و 238 و من خلال الجوانب الثلاث إلى مواقف تناولها في دراسته هذه ليستخلص في الأخير عدم وجود نمط محدد مرتبط بالمسكن العربي الإسلامي أو بالشكل و التكوين العمراني للمدينة الإسلامية ككل، إنما هناك اتجاه محدد إزاء كيفية تعايش و تعامل الفرد المسلم مع جيرانه و مع المجتمع بشكل عام.

النظرة الخارجية و الداخلية عن الزمنين:

تناولت الكتب الثلاث العمارة الإسلامية تحث عناوين مختلفة متقاربة في المضمون حيث أجمعت بأن للتشريع دور كبير في عملية البناء و تكوين البيئة العمرانية في المدن العربية الإسلامية.

كتب حاول كتابها وضع الأسس لفكر جديد في العمارة الإسلامية وكل ما يتعلق بها من معارف وعلوم، معتمدين على العديد من مراجع الزمن الأول. دراسات و حسب "محمد عبد الستار" لم تبدأ إلا في العصر الحديث مرتبطة بحركة الاستشراق. يفسر هذا الارتباط أسس التوجه البحثي الذي يحكم هذه الدراسات كما ذكرنا أعلاه. أفرزت هذه الدراسات نتائج خالفت الواقع إلى حد بعيد؛ و بدت الحاجة إلى تصحيح تلك النتائج بالتباع منهج سليم، يقيم المدينة الإسلامية تقييما يقوم على أسس و معايير و مقاييس مستمدة من التجربة الإسلامية. التي وجدت في التشريع الإسلامي المفصل لنواحي الحياة دستورا مهيئا سارت عليه حركة حياة المجتمع بكل جوانبها. الشيء نفسه يؤكده الصالح الهذلول في كتابه الذي جاء ضمن الكثير ممن خصوا المدن الإسلامية بالدراسة؛ و الذي ظهر مع بداية القرن الميلادي الماضي من طرف المستشرقين. أما جميل اكبر و رغم انه تناول الموضوع من زاوية أخرى و بمنهجية مغايرة معتمدة على نظرته لما آل إليه العالم بقيادة الغرب اليوم و حال المسلمين من تفكك و ضعف مقارنة بشعوب أخرى. إلا أن الكتاب جاء كذلك بعد ظهور العديد من الكتابات الغربية التحليلية و التوجيهية للخروج من هذا الوهن و لعل الأقوى تأثيرا هي تلك التي حللت الفكر الإسلامي و انتقدته بأنه دين تقليد لا دين ابداع. تحليلات ولدت و نشأت في بيئات تختلف تماما عن بيئات المسلمين ثم جاءت إلى المسلمين بثوب لامع. و مما زاد الحال سوءا هو ظهور كتابات بعض المفكرين المسلمين الذين نادوا بإعادة النظر في المنهجية الإسلامية. وبطريقة تخاطب و توضح للمفكرين و علماء الشريعة و المهنيين من مهندسين و معماريين و مخططين. حاول من خلال كتابه تصحيح العديد من المفاهيم و توضيح عظم الشريعة و ملائمتها التامة لحياتنا المعاصرة في حقلي التخطيط و العمارة. فجاءت هذه الدراسات بما حملته من ايجابيات و سلبيات لتفتح آفاق معرفية جديدة في هذا المجال الحيوي من التراث. موظفين العديد من المراجع استنبطت منها العديد من الأحكام و النظريات و الممارسات. مثل فيها التشريع كشكل مقنن عالي التنظيم، ثروة عظيمة الفائدة خاصة في المجتمع الإسلامي. حيث تنظم الشريعة كافة مناحي الحياة و تحدد القواعد السلوكية للتصرفات. و عليه اجمع الكتاب الثلاث كل وفق منهجيته. فالدكتور صالح الهذلول اعتمد في مقدمة كتابه و في ص 3 عن نظرية التقاليد "لكارل ببر"[52] ليتخذ من تعريف التقاليد ودورها كآليات منهجية لتكوين البيئة العمرانية في المدينة الإسلامية. و كمنهج واضح لموضوع الكتاب. وبناء على ذلك تناول الجزء الأول من كتابه، دراسة نشوء التقاليد و الأجهزة التشريعية التي عملت على تقنينها و ضمان استمرارها و دورها كآليات في عملية البناء و العمران في المدن العربية الإسلامية. اقتفى أثر هذه العملية على ثلاثة مستويات: على مستوى المدينة، الشارع و المبنى، وعلى مستوى طبيعة التشريع و المؤسسات ذات العلاقة به. أما المواد القانونية المستخدمة في الجزء الأول فهي ذات أنماط ثلاث: الأول، أراء فقهاء القرون

[52] يرى ببر: "أن التقاليد إنما تنشأ لحاجتنا نحن البشر إلى شيء من الانتظام في الحياة الاجتماعية و التي يمكننا من التوقع بمجرياتها، أنها -أي التقاليد- تؤدي إلى نظام و انتظام في البيئتين الطبيعية و الاجتماعية للإنسان، فهي تمدنا "بوسائل اتصال" و بمجموعة من الأفكار و الممارسات المتعارف عليها بحيث يمكننا أفرادا و جماعات ممارسة حياة منتظمة." صالح الهذلول، المرجع السابق، ص3

الثلاثة الأولى للإسلام. الثاني كتابات موجزة عن تعاليم الحسبة التي كتبت بين القرنين الخامس و الثامن للهجرة الحادي عشر و الثاني عشر للميلاد. و الثالث مجموعة من القضايا الواقعة تم استخلاصها من سجلات المحكمة ابتداء من النصف الثاني للقرن العاشر الهجري السادس عشر ميلادي و انتهاء بالوقت الحاضر.

أما الجزء الثاني، فيتضمن دراسة البيئة العمرانية المعاصرة في مدن المملكة العربية السعودية و إعادة رسم الصورة التي من خلالها تم استحداثها؛ مركزا على كيفية دخول هذه الأنماط إلى البلاد و كيفية استحداث و تطوير الأنظمة المعاصرة التي أفرزت بيئة مخالفة تماما للبيئة التقليدية و هو ما استدعته تنظيم هذه الدراسة التي تقوم على إبراز الكيفية التي سار عليها تكوين البيئة العمرانية التقليدية و المعاصرة و مقارنة بعضهما البعض. وهو بذلك يقاسم ما جاء به جميل أكبر عن مقارنة البيئتين التقليدية و المعاصرة لكن بآليات مختلفة و بمنهجية مخالفة كذلك و بصيغة مغايرة. فالكتاب عبارة عن سلسلة من الأفكار و المصطلحات المستحدثة لهذا فقراءته تتطلب الكثير من التحليل و التدقيق و التمعن.الشيء الذي جعل الكاتب يتعرض في أول كتابه بالشرح والتفصيل لكل المصطلحات التي بدت له جديدة و مستحدثة بخلاف الصالح الهذلول و محمد عبد الستار عثمان الذي جاءت مصطلحات كتابهما معتاد عليها بأسلوب بسيط و هادئ.

احتلت المسؤولية في عمارة الأرض في الإسلام بنماذجها الخمس مركزا مهيكلا في البناء النظري للكتاب هذه النماذج الخمس والتي تم التعرض لها أعلاه هي الآليات التي تنظم تداول المسؤولية، كمفهوم قانوني و آلية تشريعية و تختلف في مدى ممارسة الناس فيها للملكية والسيطرة و الاستخدام. تم التركيز على تغير مفهوم الملكية و حقها عبر الزمن و يخوض الكاتب أنواع الحق بالبحث عن الاختلافات بين العلماء حول من يملك الأرض ومن هو الأحق بها، صاحبها أم المسيطر عليها أم مستخدمها و معمرها و البحث عن آليات المسؤولية و كيف عمل بها المجتمع الإسلامي و انعكاساتها على العمارة و من تم على تشكيل البيئة التقليدية ثم ربط الجانب النظري الفكري بالجانب التطبيقي الميداني من واقع ما هو قائم من نماذج المدن الإسلامية الأمر الذي يشترك فيه كذلك مع الكتاب الثلاث.

فمحمد عبد الستار عثمان حاول من خلال كتابه أن يبرز الصورة الكلية لنشأتها، و فهم عوامل تشكلها، و تطورها و مراحل تشكيلها وفق قراءة تحليلية متعددة الأوجه و المحتويات. معتمدا في ذلك على كتب الجغرافيا و التاريخ. و و علوم الآثار و علماء الاجتماع و نماذج نظرية للعمران، مرورا بمختلف التنظيرات السياسية، هذا ما ناقشه من خلال الفصول السبع للكتاب و الذي يشترك في غالبيته مع الجزء الأول الخاص بالبيئة التقليدية من كتاب الصالح الهذلول و مع متفرقات عديدة من كتاب "جميل عبد القادر أكبر و ذلك لأن كتاب هذا الأخير جاء على شكل أفكار أساسية تداخلت فيها البيئة التقليدية مع البيئة المعاصرة في ذهاب و إياب عبر العديد من المقارنات.

وظفوا ثلاثتهم مجموعة من النصوص الدينية والأحاديث النبوية كما وظفوا واستعانوا بكتب الزمن الأول خصوصا منها كتاب ابن الرامي وعيسى بن دينار وأجمعوا « بأن التشريع الإسلامي أسهم في الوصول إلى المستوى الفكري للمجتمع و المستوى التطبيقي للأنظمة و التشريعات ومن تم التعامل مع الأشكال و التكوينات العمرانية في إطارها الثقافي و الاجتماعي." (الهذلول صالح)، هذا التشريع استنبط من مختلف كتب الزمن الأول على شكل أسس بنيت عليها تشريعات الأحياء، الإقطاع، الارتفاق، الإجارة، الملكية، الهبة، الشفعة و الوقف. هذه الأسس انبثقت من أحاديث الرسول صلى الله عليه و سلم و سنته، حيث أخذ العمران بمفهومه الشامل قسطا كبيرا منها تلتها بعد ذلك تشريعات الفقهاء بالشرح و التفصيل و إيجاد الحلول. عزز هذا بأحكام البنيان، فشكلت هذه الأحكام نظاما متكاملا للأبنية و التنظيم و التخطيط العمراني. ذهبت إلى أبعد الحدود و أدق التفاصيل، و ترجمت فيما بعد من طرف العلماء إلى أعمال معمارية، لينفذها القاضي و المحتسب اللذان كان لهما دورهما الفعال في إدارة المدينة الإسلامية، و كان لكل واحد من هؤلاء دوره في بناء الإطار الفكري العمراني و المعماري للمجتمع. و لم تخرج معظم الأحكام و القرارات المتعلقة بالبيئة عن أحكام الشريعة الإسلامية فقاعدة "لا ضرر و لا ضرار" حجة يرجع إليها الفقهاء في استنباط أحكامهم الشرعية و مصدر هذه القاعدة هو السنة النبوية و التي تمثل المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم. و قد تم تطبيق هذه القاعدة لتنظيم توزيع الأراضي في المدينة للأغراض و الوظائف المختلفة، و تنظيم ارتفاعات

المباني، و فتحات النوافذ و المداخل؛ أما القاعدة الثانية التي استخلص منها الفقهاء أحكامهم على الوقائع و هي اعتبار المصلحة عندما لا يكون للواقعة موضوع الحكم أدلة شرعية توجب أو لا توجب اعتبارها؛ فإذا اجتمعت المصلحة العامة مع منافع فردية تعطى الأولوية للمصلحة العامة و يعتمدون في حكمهم على مبدأ المصالح المرسلة و هو أصل من أصول التشريع. و كان يرجع إليها في المسائل المتعلقة بالمحافظة على الطرق و المرافق العامة في المدينة و أثناء المفاضلة بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة إذ يسمح بتحقيق المصلحة الخاصة عندما لا تتعارض مع المصلحة العامة، و كان الإجماع مصدرا لاستخلاص الأحكام على بعض الوقائع. "الصالح الهذلول 1994"[53] تجلى و تجسد الجانب النظري الفكري بالجانب التطبيقي الميداني من خلال ما هو قائم من نماذج المدن الإسلامية ابتداء من مدينة الرسول صلى الله عليه و سلم حيث اجمعوا ثلاثتهم بأنها كانت البداية بالعمل الإنشائي للتكوينات المعمارية الجديدة، وكان نواتها "المسجد الجامع"، ومن حوله اختطت منازل المهاجرين، في الأرض التي وهبها الأنصار للرسول صلى الله عليه و سلم ومن هنا شغلت الأراضي الفضاء بالتكوينات المعمارية الجديدة من المنازل والمساجد وغيرها، والتي قام على إنشائها المهاجرون؛ فتواصل عمران المدينة الإسلامية واتصلت مبانيها، وأصبحت كيانا معماريا واحدا، بعد أن كانت منفصلة. كما اشتركت و تناولت بالدراسة و البحث في الخلفيات التاريخية لبناء العديد من المدن العربية الإسلامية المبكرة، مثل المدينة المنورة، الكوفة، الفسطاط، بغداد و سر من رأى. وقدموا مفهوم "الخطة"[54] باعتبارها مفهوما تخطيطيا واجتماعيا تم بموجبه تفسير نمو المدينة الإسلامية و وسيلة فعالة لفهم تكونها ونشوءها. و يجمع ثلاثتهم بأن مسؤولية توزيع الخطط كانت في يد الرسول صلى الله عليه و سلم باعتباره الحاكم، و أن منهجه في توزيع الخطط هدف إلى تجميع كل قبيلة في خطة خاصة بها، و تركت حرية تقسيم الخطة للقبيلة وفقا لظروفها و إمكاناتها في الإنشاء و التعمير، و مدى الحاجة إلى ذلك، فكأنما روعيت النظرة المستقبلية لامتداد العمران. و على هذا الأساس سار إقطاع الخطط و المنازل في المدن الإسلامية الناشئة المذكورة أعلاه، و انسحب هذا النظام «نظام الإقطاعات»، إلى غير ذلك من أمثلة المدن الإسلامية، و بذلك أصبح نظام تقسيم المدينة إلى خطط تربط بين سكان كل خطة منها صلات معينة محورا أساسيا بين المحاور التي قامت عليها أسس تخطيط المدينة الإسلامية الناشئة.

هذه البعض من الأفكار الأساسية التي تعرضت له و أفرزته كتب الزمن الأول كذلك؛ خصوصا منها كتاب ابن الرامي الذي جاء شاملا و لاما كما ذكرنا أعلاه. و هو ما وظفته غالبية دراسات و علماء الزمن الثاني لدراسة و فهم و قراءة و توثيق البيئة التقليدية و ما وظفته و اشتركت فيه الكتب الثلاث المعنية بالدراسة كل وفق منهجيته الخاصة.

"فمن بين الكتب و الدراسات المرجعية التي وظفها ثلاثتهم و غيرهم العديد كذلك مجموعات من النصوص و المؤلفات و الكتابات التي تطرقت لأوجه من الحياة الاجتماعية و علوم العمران الاجتماعي نذكر منها إظافة لكتاب الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامي و كتاب الجدار لعيسى بن دينار مقدمة ابن خلدون، و كتاب المقدسي "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم"، وابن بطوطة في رحلاته "رحلات ابن بطوطة" و كتاب المقريزي " المواعظ و الإختبار في ذكر الخطط و الآثار"، و كتاب الماوردي "الأحكام السلطانية و الولايات الديوانية"، و كتاب ياقوت الحموي "معجم البلدان"[55]. الطبري و قد طالت بعض هذه الدراسات كتب الحديث و الفقه كصحيح البخاري و مسلم و موطأ الإمام مالك و رسالة الشافعي و غيرها. هذا عن المضمون أما فيما يخص الشكل فلقد جاء الجزء الأول صغير بالنسبة للثاني من الدراسة لأن المجتمع في هذه الفترة اعتمد

[53] الصالح الهذلول، نفس المرجع السابق، ص118، أنظر كذلك كل من جميل عبد القادر أكبر، نفس المرجع السابق، ص، و محمد عبد الستار عثمان، نفس المرجع السابق، ص

[54] والخطة تعني إقطاع جماعة من الناس(القبيلة) مساحة معينة من الأرض تتناسب مع حجمها لكي تسكنها. داخل الخطة (الحي) هناك خطط (أحياء) أصغر منها تقسم فيها القبيلة إلى جماعات أصغر فأصغر.

[55] أنظر عبد الستار عثمان ، ياقوت ص، 86، السمهودي: المرجع السابق، ج 757،2-765. الماوردي "الأحكام السلطاني و الولايات الديوانية"، ص81، كتاب المقريزي " المواعظ و الإختبار في ذكر الخطط و الآثار"، الطبري2489 تاريخ الرسل و الملوك، تحقيق: أبو الفضل إبراه،2490.
كصحيح البخاري مسلم و موطأ الإمام مالك و رسالة الشافعي و غيرها. الكتاني: التراتيب الإدارية، ج 4، ص77.

على قواعد و سلوكيات لم تكن مدونة فيما يتعلق بالجانب المتصل بالبيئة العمرانية و إنما كانت بمثابة عادات متعارف عليها و تقاليد اجتماعية نسقية التواتر في الممارسات و الحياة اليومية. و لم يكن اللجوء لتحليلها و توثيقها ضروريا إلا عند ظهور شك في قدرتها و صلاحيتها، و ذلك إما بسبب حدوث تغير أو نشوء تعارض اجتماعي .

الخاتمة:

تعرضت الورقة البحثية لمختصرات من محتويات كتب الزمن الأول و الثاني ثم بينت العلاقة بينهما؛ و التي تجسدت في توظيف نفس المفاهيم و المصطلحات كما تم توظيف ما جاء في كتب الزمن الأول من أحكام و تشريعات من طرف كتاب الزمن الثاني لفهم الآليات التي كانت وراء الإفراز العمراني الناتج لمختلف التشكيلات المعمارية و العمرانية. لكن مرور عدة عقود من الزمن بين كتب الزمن الأول و الثاني؛ بين فقه العمران و تشريعات البناء و قوانين الزمن المعاصر جعل الهوة كبيرة بين تاريخ مضى بمفكريه و معارفه و أدواته المنهجية وفقا لمتطلبات ذلك العصر؛ حيث كانت التشريعات تطبق تلقائيا بطريقة سلسة من قبل السكان، وذلك لتشبعها بالقيم الدينية والأخلاقية وانضباطها برباط المصلحة العامة، ثم تحولت بفعل الزمن إلى أعراف يداولها الناس دون تدخل السلطة العامة؛ إلا في حالات النزاعات أو التجاوزات التي تمس الحقوق العامة في المجتمع. و زمن معاصر ازدهرت فيه مناحي العمران و البناء بتقنياته المختلفة و بأساليب تخطيطية غريبة طارئة مستوردة على حسب تعبير الكتاب الثلاث حيث تعالت صيحاتهم من خلال قراءات للآليات التي كانت وراء الإفراز العمراني كل وفق منهجيته كما رأينا أعلاه و التي هيمن التفسير الديني على كل من عناوينها و محتوياتها بدرجات متفاوتة.

عكست هذه الدراسات مجموعة من التناقضات خصوصا فيما يتعلق بكتاب جميل أكبر و صالح الهذلول لكن رغم كل التناقضات إلا أن هذه الدراسات مع أخرى و التي لم يتسنى لنا ذكرها قد تكون محاولة وضعت قدمها على بداية الطريق لتشكل بداية منهجية لإعادة قراءة مجموعة من المفاهيم النظرية. إعادة تسمح بالتواصل و الاستمرارية و الاطلاع على كتب الزمن الأول التي لم يحقق فيها بعد.

الهوامش:

[1] أمثال خالد عزب في العديد من كتاباته و على رأسها كل من كتاب "فقه العمارة الإسلامية، السياسة الشرعية و فقه العمارة، محمد عبد الستار عثمان في كتابه المدينة الإسلامية"، الهذلول في "أثر التشريع في تشكيل المدينة العربية الإسلامية"، و جميل أكبر في "عمارة الأرض في الإسلام".

[2] خالد عزب، السياسة الشرعية و فقه العمارة، الحدود الفاصلة و المشتركة، مراصد، كراسات علمية 16، مكتبة الإسكندرية، مصر: مكتبة وحدة الدراسات المستقبلية، 2012، ص 15.

[3] أنظر محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، 1988، ص 299.

[4] بن عبد الله (عبد العزيز): "من مظاهر الهندسة المعمارية في المساجد"، دعوة الحق، العدد 232، صفر 1404 هـ/نوفمبر 1983م، ص، 17.

[5] خالد عزب، فقه العمارة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، 1317هـ، 1997م، ص 50.

[6] "كتب وردت فيها الأحكام الصادرة عن الفقهاء من قضاة وغيرهم، في الوقائع الجزئية، ليسهل الأمر على القاصرين من بعدهم. وأكثر ما يستعمل اصطلاح "نوازل" في الغرب الإسلامي، واصطلاح "فتاوى" في بلاد المشرق". "د. لطف الله قاري" جولة مع الكتب التراثية المطبوعة في فقه العمران الأربعاء, 24 جمادى الآخرة 1438 هـ 22 مارس 2017.

[7] خالد عزب، المرجع السابق،ص11.

[8] له من الكتب، كتاب المختصر الكبير، المختصر الأوسط، المختصر الصغير، كتاب الأهوال، كتاب القضاء في البنيان، كتاب فضائل عمر بن عبد العزيز. للإمام عبد الله بن عبد الحكم تحقيق علي بن أحمد الكنيدي المرر، أبي عبد الرحمان وائل بن صدقي، ركن بينونة للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1433هـ، 2012م، ص14،13.

[9] " أنظر ابن الرامي، كتاب الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق و دراسة عبد الرحمان بن صالح الأطرم، ج1، مركز الدراسات و الإعلام، دار اشبيليا، الطبعة الأولى، 1995م، ص،25.

[10] أنظر، الإمام عبد الله بن عبد الحكم، المرجع السابق، ص14.

[11] أنظر: "كتاب النوادر و الزيادات"، ص 205.

[12] خالد عزب، السياسة الشرعية و فقه العمران، الحدود الفاصلة و المشتركة، مراصد، كراسات علمية 16، مكتبة الإسكندرية، مصر: مكتبة وحدة الدراسات المستقبلية، 2012، ص 22.

[13] لمعرفة الكتب الأخرى أنظر، إبراهيم بن محمد الفايز، المرجع السابق ص76

[14] أنظر: التطيلي، عيسى بن موسى، كتاب الجدار، تحقيق إبراهيم الفايز، نشر المحقق، الرياض، 1417هـ/1996م، 413 صفحة، النص في 256 صفحة .

[15] أنظر: التطيلي، عيسى بن موسى، القضاء بالمرفق في المباني ودفع الضرر، تحقيق محمد النمينج، نشر المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسسكو)، الرباط، 1420هـ/ 1999م، 253 صفحة، النص في 143صفحة.

[16] ابن الرامي، كتاب الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق و دراسة عبد الرحمان بن صالح الأطرم، المرجع السابق، ص،26،27.

[17] يوجد في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم (15227).

[18] يوجد في دار الكتب الوطنية بالعاصمة، تحت رقم،1292 (1)، 1298 (6).

[19] يوجد في خزانة ابن يوسف بمراكش، ضمن مجموعة تحت رقم(139). تمتاز هذه الطبعة بالفهارس الأبجدية الوافية: حيث يوجد فهرس لكل من المصطلحات، والكتب، والأعلام، ولمرافق البنيان، وغير ذلك.

[20] إبراهيم بن محمد الفايز، كتاب الجدار، تأليف الإمام، عيسى بن موسى التيطلي 327هـ- 386هـ، الطبعة الأولى، 1996، الرياض، ص 70، أو التيطلي، عيسى بن موسى، كتاب الجدار، تحقيق إبراهيم بن محمد الفايز، الرياض،

[21] التطيلي، عيسى بن موسى، كتاب الجدار، تحقيق إبراهيم الفايز، نشر المحقق، الرياض، 1417هـ/1996م، ، ص 73.

[22] التطيلي، عيسى بن موسى، المرجع السابق للمزيد من المعلومات تتبع النص، من 256ص، 413 ص

[23] الدكتور، محمد عبد الستار عثمان، الإعلان بأحكام البنيان، لابن الرامي، دراسة أثرية معمارية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1408هـ-1988م، ص 21.

[24] خالد عزب ابن الرامي التونسي و كتابه "الإعلان بأحكام البنيان"، مجلة الحياة، 2015/12/11 03:25:05 م المرجع السابق 2015

[25] الدكتور بديع العابد، المدينة العربية، عدد خاص، العمارة و العمران في المدينة العربية،العدد39، السنة الثامنة، سبتمبر1989، تحت عنوان نشأة الفكر العربي المعماري الإسلامي و تطوره، ص18.

[26] محمد عبد الستار، المرجع السابق، ص 8.

[27] عبد الباقي ابراهيم، موقع مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، copyright@2004-2016

[28] خالد عزب، ابن الرامي التونسي و كتابه "الإعلان بأحكام البنيان"، مجلة الحياة، 2015/12/11 م المرجع السابق

[29] ابن الرامي، كتاب الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق و دراسة عبد الرحمان بن صالح الأطرم، ج1، مركز الدراسات و الإعلام، دار اشبيليا، الطبعة الأولى، 1995م، ص 102

[30] -"كتاب الإعلان بأحكام البنيان، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي" ، بتقديم عبد الله الداودي، مجلة "الفقه المالكي والتراث القضائي بالمغرب"، الأعداد 2،3،4 السنة الثانية، 1982م، التقديم ص 259-273، نص الكتاب مع فهرس المحتويات ص 274-490

[31] قام به في رسالة ماجستير قدمت إلى معهد القضاء العالي في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض في 02/05/ 1404هـ 1983م. وطبع هذا التحقيق بالرياض 1416هـ/1995م

[32] ابن الرامي، المرجع السابق، ص85-86، أنظر كذلك المبحث الأول من الفصل الأول من ص 19- ص 28 حيث تناول فيه التأليف في موضوع البينيان قديما و البعض من الكتب التي نقل عنها، أنظر كذلك من ص 87 - ص 98 حيث ثم ذكر و تثبيت المراجع التي رجع إليها ابن الرامي في كتابه من طرف عبد الرحمان الأطرم في تحقيقه و دراسته للكتاب و مؤلفه و هي واحد و أربعين مرجعا.

[33] أنظر: ابن الرامي، كتاب الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق و دراسة عبد الرحمان بن صالح الأطرم، ج1، مركز الدراسات و الإعلام، دار اشبيليا، الطبعة الأولى، 1995م، ص،76، و من ص125-199.

[34] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 76، ومن ص 199-329.

[35] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 77، ومن ص 329-359.

[36] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 372- 391

[37] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 392- 444.

[38] - ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 478- 487. "ثخوم الأرض"، "الأنادر"،مصطلحات كغيرها كثير من مصطلحات البناء، لم يبين معناها إلا قليلا، لأنها كانت متداولة و مفهومة في ذلك الوقت. فهو كثيرا ما يبسط المسائل وفق الأسلوب الدارج في عصره، و يرجعه عبد الرحمان الأطرم لكثرة تعامله مع البناء و البنائين و الأوساط العامة.

[39] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 488- 531.

[40] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 78، ومن ص 534-562.

[41] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 563-570.

[42] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 600-. 617.

[43] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 629- 665.

[44] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 667- 679.

[45] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 680-696.

[46] ابن الرامي، المرجع السابق، ص، 79، ومن ص 697-703.

[47] 1 النماذج الخمس مرتبة كالتالي- النموذج الإذعاني المتحد: 2- النموذج الإذعاني المشتت 3 - الإذعاني الترخيصي 4- النموذج الإذعاني الحيازي 5 - النموذج الإذعاني المؤقت.

[48] يقول بأن النماذج الإذعانية ليست الهدف من هذا الكتاب و لكن هي أداة فقط لتساعدنا في فهم دور المسؤولية في صياغة البيئة، و عندئذ ينتهي دورها و تترك جانبا كأي أداة أخرى تستغني عنها.

[49] يقول بأن البيئة التقليدية في هذا الكتاب تعني البيئة التي بنية بالرجوع للشريعة الإسلامية والأعراف المحلية و أنه لم يستعمل البيئة الإسلامية حتى لا يفهم منها بأن البيئة المعاصرة غير إسلام.

[50] عن محتوى هذه المصادر، أنظر "محمد عبد الستار" المرجع السابق، ص، 29.

[51] أنظر ص 73 من نفس المرجع

[52] يرى ببر: "أن التقاليد إنما تنشأ لحاجتنا نحن البشر إلى شيء من الانتظام في الحياة الاجتماعية و التي يمكننا من التوقع بمجرياتها، أنها -أي التقاليد- تؤدي إلى نظام و انتظام في البيئتين الطبيعية و الاجتماعية للإنسان، فهي تمدنا "بوسائل اتصال" و بمجموعة من الأفكار و الممارسات المتعارف عليها بحيث يمكننا أفرادا و جماعات ممارسة حياة منتظمة." صالح الهذلول، المرجع السابق، ص3.

[53] الصالح الهذلول، نفس المرجع السابق، ص118، أنظر كذلك كل من جميل عبد القادر أكبر، نفس المرجع السابق، ص، و محمد عبد الستار عثمان، نفس المرجع السابق، ص

[54] والخطة تعني إقطاع جماعة من الناس(القبيلة) مساحة معينة من الأرض تتناسب مع حجمها لكي تسكنها. داخل الخطة (الحي) هناك خطط (أحياء) أصغر منها تقسم فيها القبيلة إلى جماعات أصغر فأصغر.

[55] أنظر عبد الستار عثمان ، ياقوت ص، 86، السمهودي: المرجع السابق، ج 757،2-765. الماوردي "الأحكام السلطاني و الولايات الديوانية"، ص81، كتاب المقريزي " المواعظ و الإختبار في ذكر الخطط و الآثار"، الطبري2489 تاريخ الرسل و الملوك، تحقيق: أبو الفضل إبراه،2490.

كصحيح البخاري مسلم و موطأ الإمام مالك و رسالة الشافعي و غيرها. الكتاني: التراتيب الإدارية، ج 4، ص77.